

القطاع الخاص الحرب وأدوار التنمية



جدول المحتويات

3	تمهيد.....
4	القطاع الخاص ودوره في التنمية.....
6	القطاع الخاص والحرب
8	تغييرات بنيويه في القطاع الخاص
10	نتائج استبيان مسح اضرار القطاع الخاص
15	والتحديات وفرص الحل
16	القطاع الخاص شريان حياه
19	منهجية الدراسة
20	اشارات مرجعية

تمهيد:

الاجتماعية المخصصة للفقراء، حيث توقفت الحكومة عن دفع المبالغ النقدية المخصصة ل 1,0 مليون فقير .

ورغم ما تعرض له القطاع الخاص من خسائر كبيرة الا انه ظل متماسكا، ليشكل شريان حياه للشعب اليمني حيث عمل علي التخفيف من حدة الانهيار الشامل وذلك من خلال العديد من الجهود التي لعبها القطاع الخاص اذ ساهم بصورة فاعلة في جهود الاغاثة الانسانية في المحافظات المتضررة جراء الحرب ليشكل اخر جدران الحماية لمئات الالاف من المواطنين الذين كانوا معرضين لخطر المجاعة، ناهيك عن قيام الشركات الكبيرة بالإبقاء علي عدد اكبر من موظفيها وعدم تسريحهم عن أعمالهم كما هو الحال في مجموعة هائل سعيد انعم اكبر الشركات التجارية والاستثمارية في اليمن وغيرها من الشركات. وقد قام المغتربين اليمنيين بدور فاعل في الحد من التدهور الحاد للأسر اليمنية اذ أسهمت تحويلات المغتربين في انقاذ ملايين الاسر كما شكلت تلك التحويلات اهم مصدر للعملة الأجنبية الي جانب تمويلات المانحين والمنظمات الدولية لاسيما مع توقف مصادر النقد الأجنبي جراء توقف صادرات النفط بسبب الحرب وكذلك توقف قطاعات مهمة كالسياحة والزراعة وغيرها.

نهدف من خلال هذه الدراسة الي تسليط الضوء على تأثيرات الحرب على القطاع الخاص وفرص الوقاية من الدخول في حالة الانهيار الكلي .وهي تتكون من جزئين رئيسيين الاول : استعراض الاتار السلبية التي تعرض لها القطاع الخاص نتيجة الحرب في اليمن. ، والثاني : يتضمن الأدوار التي لعبها القطاع الخاص في الاعمال الاغاثة والانسانية وذلك باستعراض قصص النجاح التي جمعها فريق البحث ميدانيا من المحافظات اليمنية

مصطفى نصر

رئيس مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

تشهد اليمن وهي دولة فقيرة تقع جنوب الجزيرة العربية تدهورا اقتصاديا مريعا جراء استمرار الحرب الالهية التي دخلت عامها الثالث دون ان يكون هناك افق لحل سياسي قريب، رغم العديد من جولات المفاوضات السياسية بين أطراف الصراع في البلاد.

ومع استمرار حدة النزاع المسلح فقد انعكس ذلك بصورة مباشرة علي العديد من المؤشرات الاقتصادية فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الي مستويات متدنية حيث وصل الي 326 دولار للفرد الواحد خلال عام 2015م مقارنة ب 500 دولار خلال عام 2014م كما حقق الناتج المحلي الإجمالي تراجعها بالسالب نسبته 36.4% خلال العام (1) ، 2015 وعلى الصعيد الإنساني دفع اليمن فاتورة باهضة الثمن فعلي مدني عاملين تسببت الحرب في مقتل 7,600 شخص على الأقل وجرح ما يقارب 42,000 آخرين. تقدر الأمم المتحدة أن حوالي 19 مليون شخص - أو 70% من السكان - بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدات الإنسانية أو الحماية، بينهم أكثر من 10 ملايين شخص في حاجة ماسة إلى المساعدات المنقذة للحياة. لقد نزح أكثر من ثلاثة ملايين شخص، ويعاني ثلثي السكان من انعدام الأمن الغذائي - ما يعني أنهم لا يجدون الأطعمة ذات العناصر المغذية بشكل منتظم (2).

لقد عكست تلك الاحداث نفسها بصورة مباشرة علي القطاع الخاص اليمني الذي مني بخسائر كبيرة مباشرة وغير مباشرة، فقد تعرضت المئات من منشآت القطاع الخاص للدمار سواء بشكل كلي او جزئي وارتفعت كلفة التشغيل والإنتاج بصورة كبيرة جراء انعدام المشتقات النفطية وارتفاع كلفة التأمين والنقل الداخلي إضافة الي انعدام الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه وتدني مستوي الدخل لدي افراد المجتمع جراء عجز الدولة عن دفع المرتبات، وتوقف نفقات الرعاية

القطاع الخاص ودوره في التنمية:

عقب الوحدة اليمنية بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي عام 1990م اخذت اليمن بالنظام الرأسمالي القائم علي أساس الحرية الاقتصادية وتوسيع الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص مع بعض القيود التي كانت تمارس من قبل الحكومة اما بسبب التفسير المتعسف للنصوص القانونية او الثقافة الشمولية التي ما زالت تسيطر علي بعض القادة الحكوميين، وقد مكن ذلك التوجه القطاع الخاص من الاسهام في العملية الاقتصادية والاجتماعية حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 53% في المتوسط خلال الفترة من 2006-2010م .

واتسم أداء القطاع الخاص بالتذبذب نتيجة للازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي شهدها اليمن خلال عقدين من الزمن 1990 - 2010م ، وظل اسهام القطاعين الحكومي والخاص ضئيلا في تحسين مؤشرات التنمية اذ تزيد في اليمن نسبه الفقر عن 58 % من السكان وعقب الثورة الشبابية الشعبية التي شهدتها اليمن 2011م (3) ضد نظام الرئيس علي عبدالله صالح ضمن ما سمي بثورات الربيع العربي فقد تراجعت مؤشرات الأداء الاقتصادي للبلاد حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب بلغ 12,7% ومنيت الموازنة العامة للدولة بعجز مقداره 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي وتمويله من مصادر تضخيمه

وسجل الميزان التجاري عجز بمقدار 3% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفعت معدلات التضخم لتصل الي 23% (4)

على الرغم من توقف العديد من القطاعات الحكومية عن الإنتاج أو تراجع إنتاجها خلال الفترة 2011 - 2013 نتيجة الأزمة السياسية التي شهدتها اليمن، إلا أن القطاع الخاص ظلت مساهمته في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة مقارنة لنسبته خلال السنوات السابقة وبنسبة متوسطة بلغت 56% فقط. وهذا يشير إلى تماسك القطاع الخاص ومحاولاته خلق فرص بديله للاستمرار في ظل الازمة السياسية وتبعاتها علي التنمية. (5)

ومع التوصل الي التسوية السياسية للازمة اليمنية بالتوقيع علي المبادرة الخليجية في نوفمبر 2011م وما تمخضت عنه من نقل للسلطة الي نائب الرئيس عبده ربه منصور هادي وتشكيل حكومة وفاق وطني ثم الدخول في حوار وطني برعاية الامم المتحدة فقد شهدت اليمن حالة من الاستقرار السياسي والأمني المؤقت.

وانعكست حالة التحسن النسبي للاقتصاد اليمني خلال 2012-2013م علي القطاع الخاص حيث تشير الأرقام الي تحقيق معدلات نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي بلغت 2,4% و 4,8% وتراجع معدل التضخم خلال الفترة من 2012-2014م الي اقل من 10% فضلا عن تزايد الاحتياطي النقدي الي 5,6 مليار دولار

وانعكست تلك التطورات الايجابية في الاقتصاد اليمني علي العملية التنموية والمناخ الاستثماري حيث شهد القطاع الخاص تحسنا في نشاطه الاستثماري والتجاري وارتفعت عدد المشاريع المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار من 95 مشروعا بكلفة 71 مليار ريال خلال 2012 الي 104 مشروع بكلفة 176 مليار ريال خلال 2013م (7)

واستقرار قيمة العملة الوطنية الريال مقابل الدولار عند 214 للدولار الواحد (6).

ويرجع ذلك الي عدد من الأسباب منها حالة الاستقرار السياسي جراء التوافق الذي شهدته اليمن وفقا للمبادرة الخليجية والتي تمخضت عنها حكومة الوفاق الوطني، والدعم الدولي حيث تعهدت الدول المانحة بتقديم 7,8 مليار دولار لليمن عقب مؤتمر للمانحين 2012م.

2016-2015	2014-2001	2010-2006	
40%	25%	8.4%	التراجع في سعر العملة الوطنية امام الدولار
39.4%	10%	11.3%	معدل التضخم

القطاع الخاص والحرب

في النصف الثاني من عام 2014م تصاعدت حدة الصراع السياسي المصحوب بتوترات أمنية واحتجاجات شعبية علي قرارات الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية، ومثل اقتحام جماعة الحوثي المسلحة للعاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر 2014م وما تلاها من أزمة سياسة حادة وحصار مقر الرئيس والحكومة الخطوة التي مهدت الطريق للحرب الشاملة التي شهدتها اليمن والتي بدأت مع تدخل قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية تحت مسمى عاصفة الحزم وبحجة دعم الشرعية في اليمن.

وتسببت الحرب في اختلالات عميقة في الاقتصاد اليمني حيث بدت مؤشرات الانهيار واضحة مع نهاية عام 2016م عندما عجزت الحكومة عن تسديد المرتبات لموظفي الدولة بقطاعيه المدني والعسكري فيما تدهور سعر العملة الوطنية الريال الي 350 ريال للدولار الواحد مقارنة ب 214 ريال للدولار الواحد مطلع 2015م وحقق الناتج المحلي الإجمالي نموا سالباً خلال العام 2015م وصل الي 39,4% وحوالي 12,8% في 2016م وتراجع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية الي 700 مليون دولار فقط في سبتمبر 2016م مقارنة ب 4,7 مليار دولار في مطلع 2015م (8) ادي توقف انتاج الحكومة اليمنية من النفط والغاز الذي يشكل احد اهم مصادر الدخل للبلد، وتوقف

معظم القروض والمساعدات الخارجية، وتراجع العائدات الضريبية والجمركية بنسبة 25% مقارنة بعام 2014م وتفشي ظاهرة السوق السوداء الموازية وتوقف معظم محطات الكهرباء الحكومية ووضع القيود علي حرية نقل النقود والتحويلات الخارجية، بالإضافة الي ارتفاع أجور النقل الداخلي بثلاثة اضعاف وارتفاع رسوم التامين، وارتفاع الدين المحلي الي اكثر من 4 تريليون حيث أصبحت الفوائد اكثر من 700 مليار ريال. أدى كل ذلك الي ركود تضخمي حيث تصاعدت الأسعار بنسب وصلت الي 500% في بعض السلع وتراجع مستوي الدخل وفقد ما يزيد عن 3 مليون ونصف المليون عامل عملهم وتراجعت القوة الشرائية لدي شرائح كبيرة من المجتمع (9)

يعمل القطاع الخاص في بيئة غير مستقرة سياسياً وأمناً وفي ظل انعدام شبه تام للخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه وغيرها واختناقات متكررة للمشتقات النفطية، بالإضافة الي تفشي الفساد والابتزاز الذي تمارسه سلطات الامر الواقع (جماعة الحوثي) وبالمقابل تشهد المنافذ الي تسيطر عليها حكومة الرئيس هادي المعترف بها دولياً حالة من البيروقراطية وتفرض اتاوات غير قانونية.

وتشير المصادر المتوفرة إلى تراجع أدائه الاقتصادي بصورة كبيرة خلال العامين 2015، 2016 نتيجة لإغلاق نسبة كبيرة من منشآت القطاع الخاص أبوابها وبالذات المنشآت الصغيرة والمنشآت التي تملكها المرأة وذلك

والزراعية ووسائل النقل الخاصة فإن إجمالي خسائر القطاع الخاص ستتضاعف بالتأكيد، فضلاً عن الخسائر التي لحقت به خلال العام 2016. (11)

من ناحية ثانية فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت الأكثر تضرراً من النزاع وبنسبة تصل إلى 34% من إجمالي الشركات مقارنة بحوالي 17% من الشركات الكبيرة. كما أن الشركات العاملة في مجال الخدمات كانت الأكثر تضرراً حيث توقفت حوالي 35% منها عن العمل مقارنة ببقية الشركات العاملة في القطاعات الأخرى (12)

وتراجع ترتيب اليمن في مؤشر بيئة أداء الأعمال من 165 الي 170 من ضمن 189 دولة أي من 20 دولة هي الأسوأ في العالم (13).

لصعوبة حصولها على مصادر الطاقة (كهرباء، مشتقات نفطية)، فضلاً عن تسريح هذه المنشآت وغيرها للعمالة وتخفيض ساعات العمل اليومي إلى جانب تعرض العديد من منشآت القطاع الخاص للتدمير جراء الحرب وتقييد حرية التجارة وعدم وضوح مستقبل مناخ الأعمال وصعوبة الوصول إلى التمويل (10)

ووصلت خسائر القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الثابت خلال العام 2015 حوالي 9 مليار دولار بافتراض تحقيقه معدلات نمو مساوية لتلك التي كان يحققها في السنوات السابقة للصراع والحرب وإن كانت متواضعة. وقد تحمل قطاع تجارة الجملة والمطاعم والفنادق أكبر خسارة بحوالي 18.2% من إجمالي تلك الخسارة أي حوالي 1.6 مليار دولار بالأسعار الثابتة، يليه قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة خسارة بحوالي 16.1%، وقطاع البناء والتشييد بنسبة 11.5%، والتمويل والتأمين والعقارات بنسبة 9.6%، والزراعة والصيد بنسبة 9.4%، ثم الصناعة التحويلية بنسبة 8%.

وبحساب إجمالي الخسائر التي لحقت بهذه القطاعات والتي تمثل جزء مهم من نشاط القطاع الخاص في اليمن إلى جانب قطاعات أخرى لم يتطرق إليها. يلاحظ أن القطاع الخاص في اليمن قد تحمل حوالي 73% من إجمالي الخسائر التي لحقت بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2015 وبقيمة تقديرية تصل إلى 6.6 مليار دولار. وإذا ما تم إضافة الخسائر الناتجة عن تدمير المنازل الخاصة والمنشآت الصناعية والتجارية

تغييرات بنيوية في القطاع الخاص

تسببت الحرب في نشوء واقع جديد في اليمن أثر على بنيه القطاع الخاص وادواره، حيث برزت سمات جديدة للاقتصاد بصورة عامة والقطاع الخاص بشكل خاص ولعل ابرز مظاهرها نشوء اقتصاد موازي للاقتصاد الرسمي وهو اقتصاد الحرب الذي يقوم علي السوق السوداء من خلال شراء وبيع السلع والمنتجات ومنها المشتقات النفطية وتموين الجيش بالغذاء والسلع، والمضاربة بالعملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية. وبالمقابل تراجع دور القطاع الخاص المنظم والتقليدي المتمثل في البيوت التجارية العريقة والشركات العائلية التي تشكل 95% من شركات القطاع الخاص في اليمن لصالح طبقة جديدة لها ارتباط بأطراف الصراع، ويمكن رصد ابرز تلك المظاهر الجديد في الواقع الاقتصادي:

- ◆ هروب الاستثمارات المحلية الي الخارج (تتضمن الدراسة لاحقا شرحا مفصلا حول هذه الجزئية) .
- ◆ نشوء طبقة تجارية خاصة للمشتقات النفطية بعد ان كانت العملية محتكره للحكومة فقط عبر شركة النفط اليمنية
- ◆ انتعاش بعض الانواع من الانشطة التجارية المرتبطة بالحرب كاستيراد الطاقة الشمسية ومعداتھا
- ◆ نشوء عدد كبير من شركات الصرافة بالتزامن مع عمليات المضاربة بالعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى وأزمة السيولة للعملة المحلية وتزايد حركة التحويلات للأموال من اليمن الى الخارج سواء لخدمة القطاع التجاري او لتهرب وغسل الاموال.

21% 

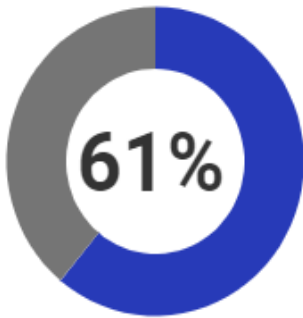
من مؤسسات القطاع الخاص
التي لم تتوقف بسبب الحرب قد
نقلت جزء من راس مالها خارج
اليمن

62% 

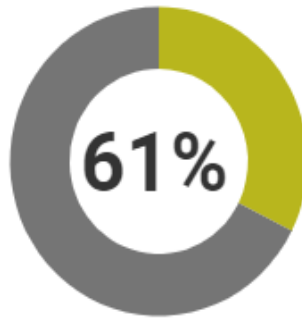
متوسط نسبة خسائر
القطاع الخاص الى راس
المال

83% 

من مؤسسات القطاع
الخاص تعرضت للأضرار
بسبب الحرب



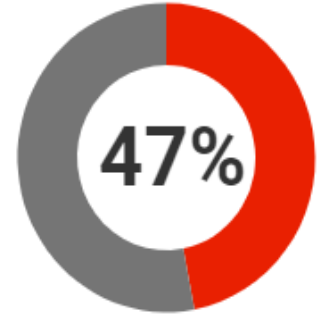
من مؤسسات القطاع الخاص
التي لم يتوقف نشاطها تعمل
بطاقه تتراوح بين 30-60 %
من طاقتها العادية



من مؤسسات القطاع الخاص
التي لم يتوقف نشاطها تعمل
بطاقه تتراوح بين 0-30 %
من طاقتها العادية



من مؤسسات القطاع
الخاص تعمل بطاقة جزئية
بعد تأثير الحرب على ادائها



من مؤسسات القطاع
الخاص اوقفت نشاطها
بشكل كلي

نتائج استبيان مسح اضرار القطاع الخاص

62% ..متوسط نسبة
خسائر القطاع الخاص
الى اجمالي راس
المال

شملت هذه الدراسة جزء يحتوي نتائج مسح للاطلاع على حجم الاضرار والتأثيرات التي طالت منشآت القطاع الخاص في مختلف المحافظات اليمنية ، حيث تم مسح 189 مؤسسة بمستوياتها الأربعة الاصفر والصفيرة والمتوسطة والكبيرة ، وغطى المسح اربعة عشر محافظه وهي صنعاء وعدن وتعز ولحج والضالع و1مار وصعده وحجه والجوف والمهرة والحديدة والبيضاء .
وقد تنوعت قطاعات المؤسسات المشاركة في المسح الى صناعيه وتجارية وخدمية

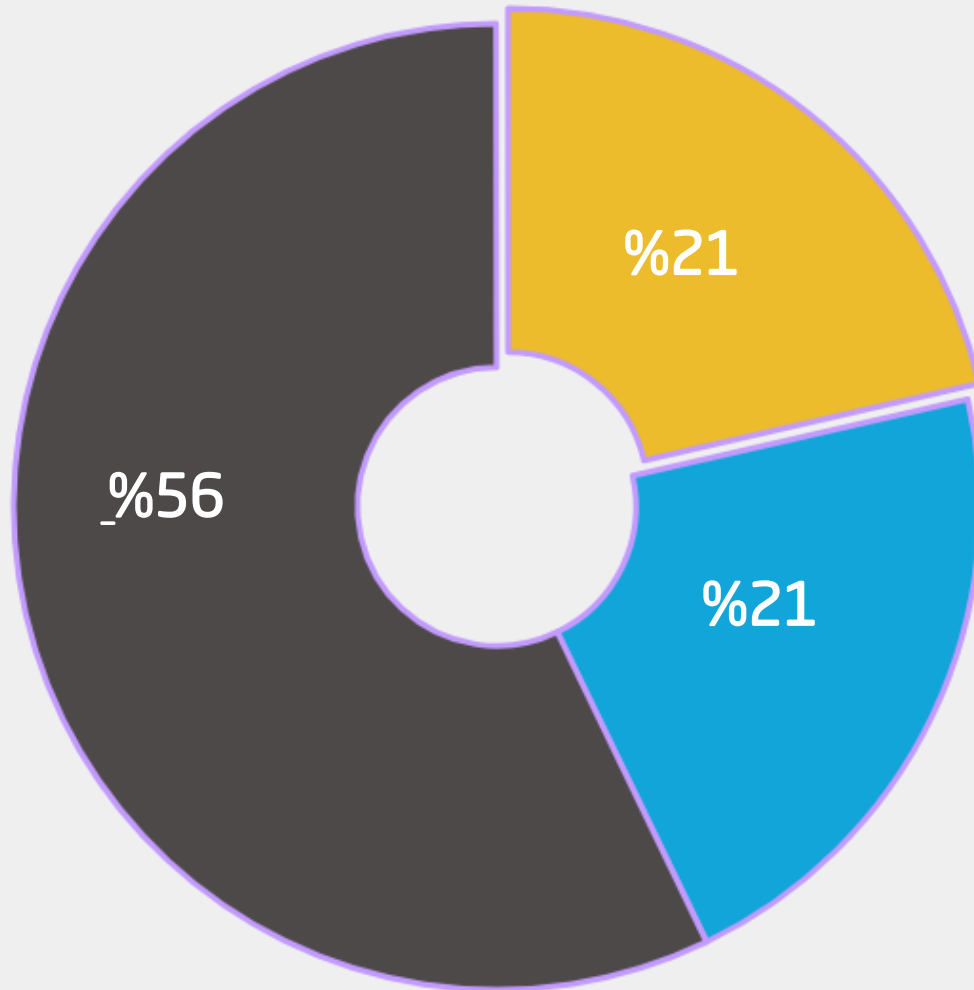
83% من مؤسسات القطاع الخاص تعرضت للأضرار بسبب الحرب

في حين ان نسبة الشركات التي تعرضت لإضرار غير مباشرة 21% ايضا والتي تمثلت بغياب الخدمات العامة كالكهرباء وعدم استقرار سعر الدولار بالإضافة الى الركود لاقتصادي و انخفاض القوه الشرائية لدى المواطنين مما

ادي ذلك الى تضرر العديد من مؤسسات القطاع الخاص وتوقف البعض منها نظرا لعجزها عن تغطية النفقات التشغيلية كالإيجارات والمرتببات وغيره . و يبلغ عدد المؤسسات التي تعرضت الى اضرار مباشرة وغير مباشرة 56% من اجمالي الشركات التي تعرضت للأضرار.

اظهرت نتائج المسح ان ما نسبته 83% من مؤسسات القطاع الخاص تعرض للأضرار المباشرة والغير مباشرة في حين ان 17% من الشركات افادت بعدم وجود تأثير للحرب على اعمالها .

بلغت نسبة المؤسسات التي تعرضت لأضرار مباشرة 21% من اجمالي المؤسسات المتضررة من الحرب حيث تنوعت بين حالات تدمير مباشره وحالات نهب محتويات وفرض اتاوات تسببت في افلاس تلك المؤسسات .



21%

21% من المؤسسات
الممسوحة تعرضت
للأضرار الغير مباشرة
بسبب الحرب

21 %

21% من المؤسسات
الممسوحة تعرضت
للأضرار المباشرة بسبب
الحرب

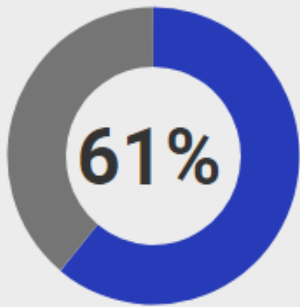
56 %

56 من المؤسسات
الممسوحة تعرضت
للأضرار المباشرة وغير
المباشرة بسبب الحرب

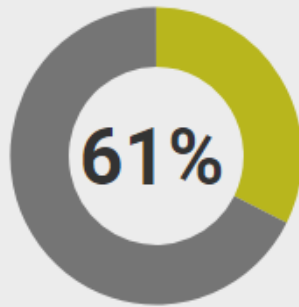
كما اظهرت النتائج ان 48% من مؤسسات القطاع الخاص لاتزال تعمل لكن بطاقة جزئية ، حيث بلغ نسبة المؤسسات التي تعمل بطاقة جزئية ، أي بطاقة اقل من 30% من طاقتها الكلية ، بلغت 61% من اجمالي ، مقابل 35% من الشركات التي لاتزال تعمل وبطاقه تتراوح بين 30%-60% من طاقتها الكلية (أي مقارنة بفترة ما قبل الحرب) اما الشركات التي لاتزال تعمل وبطاقه تتراوح بين 60%-90% بلغت 3% من اجمالي المؤسسات الكلية التي لم تتوقف عن القيام بأنشطتها التجارية.

نصف مؤسسات القطاع الخاص اوقفت نشاطها .

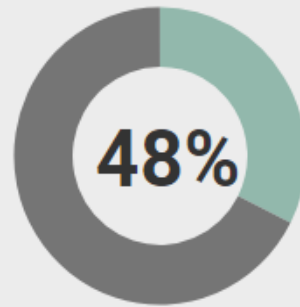
اظهرت نتائج المسح الذي استهدف 189 منشأة في 14 محافظه يمينه ان 47% من اجمالي المؤسسات الممسوحة اوقفت نشاطها بالكامل مقابل 48% لايزالون يعملون وبطاقه جزئية ، في حين ان 4% فقط لم تسجل أي تأثيرات للحرب عليهم ولايزالون يمارسون أنشطتهم التجارية وبطاقه كليه ، ويأتي هذا في اطار الرد على سؤال ما اذا كانت المؤسسة لاتزال تعمل في الوقت الحالي .



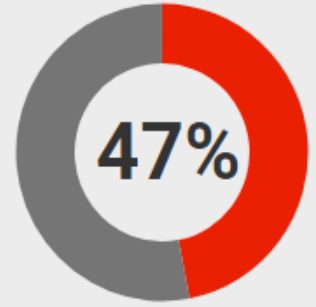
من مؤسسات القطاع الخاص التي لم يتوقف نشاطها تعمل بطاقة تتراوح بين 30-60% من طاقتها العادية



من مؤسسات القطاع الخاص التي لم يتوقف نشاطها تعمل بطاقة تتراوح بين 0-30% من طاقتها العادية



من مؤسسات القطاع الخاص تعمل بطاقة جزئية بعد تأثير الحرب على اداها



من مؤسسات القطاع الخاص اوقفت نشاطها بشكل كلي

نشاطهم في الوقت الحالي. ويعد هذا مؤشرا إيجابيا علي رغبة القطاع الخاص اليمني في العودة لتشغيل مؤسساته التجارية والاستثمارية التي تضررت بسبب الحرب وهذا يتطلب وجود سياسات حكومية محفزة.

52% من الشركات المتوقفة بسبب الحرب لا تفكر باستعادة عملها في الوقت الراهن

47% بدأوا بالتفكير باستعادة النشاط التجاري رغم المشاكل واستمرار الحرب

52% من مؤسسات القطاع الخاص لا يفكرون في استعادة أنشطتهم التجارية في الوقت الحالي .

اظهرت نتائج المسح ان ما نسبته 52% من اجمالي المؤسسات التي اوقفت أنشطتها بسبب الحرب لا تفكر على الاقل في الوقت الحالي باستعادة عملها بسبب استمرار غياب الدولة ومؤسساتها وضعف الامن بل انعدامه في بعض المناطق التي ما زالت تشهد نزاعا مسلحا, الى جانب اسباب اخري كالإفلاس الذي تعرضت له العديد من المؤسسات ولم يعد بمقدورها استعادة عمل المنشأة , في حين ان 47 % من مؤسسات القطاع الخاص أشاروا الى نيتهم استعادة

الاستثماري , و28 % نقلت ما تتراوح ما نسبته 30-60 , بينما بلغت نسبة المؤسسات , التي نقلت اكثر من 60% من راس مالها للخارج , بلغت 3% .

كما اظهرت نتائج المسح ان 60% من اجمالي المؤسسات التي لم تنقل بعد جزء من استثماراتها خارج البلد تفكر في البدء بنقل جزء من راس استثمارها خارج البلد بينما 40% من المؤسسات ليس لديها نية نقل أيا من استثماراتها خارج اليمن .

بلغت نسبة المؤسسات كبيره الحجم (1) التي نقلت جزء من انشطتها 50% من اجمالي المؤسسات الممسوحة في الدراسة والبالغة 8% من اجمالي

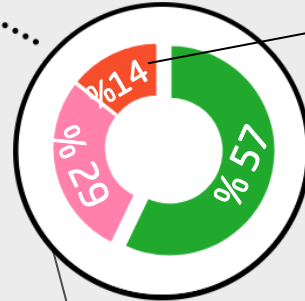
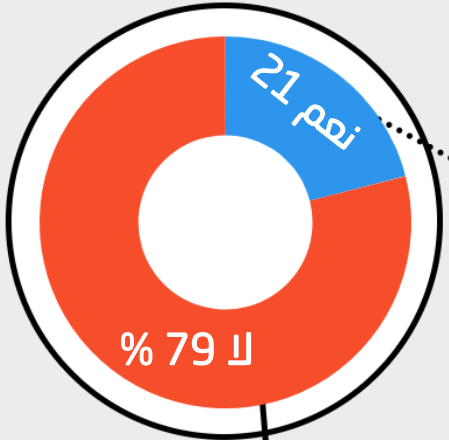
الحرب تطرد رؤوس الاموال :

اظهرت نتائج المسح مؤشر بدء مغادرة رؤوس الاموال للاستثمار خارج اليمن , حيث بلغت نسبة المؤسسات , التي نقلت جزء من استثماراتها خارج اليمن , 21% من اجمالي المؤسسات التي لم تتوقف ولا تزال تمارس نشاطها التجاري اما بشكل جزئي او كلي , في حين ان 79% لم تبدا بنقل انشطتها لكن البعض قد بدا يفكر فعلا . وتفاوتت نسبة حجم الاستثمارات المنقولة خارج اليمن , حيث اشارت النتائج ان 57% من المؤسسات نقلت ما نسبته 0-30% من الإجمالي الكلي لحجمها

عدد المؤسسات المشاركة ، في حين ان 11% من المؤسسات متوسطة الحجم(2) نقلت جزء من راس مالها الى خارج البلد .

هل اضطررتك الاحداث الى نقل نشاطك التجاري او جزء منه للخارج؟

ما هو حجم النشاط المنقول مقارنة الى حجم راس المال؟

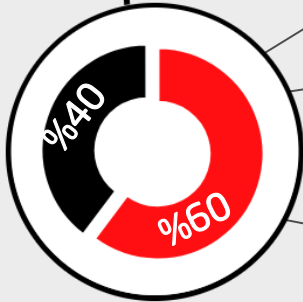


تم نقل ما نسبته بين 60-90% من اجمالي راس المال

تم نقل ما نسبته بين 0-30% من اجمالي راس المال

تم نقل ما نسبته بين 30-60% من اجمالي راس المال

هل تفكر بنقل نشاطك او جزء منه حاليا ؟



لا ، لا يفكرون في الوقت الحالي

نعم ، يفكرون نقل جزء من نشاطهم خارج اليمن

التحديات وفرص الحل :-

تضمن المسح جزءا اخر هدف الى معرفة ابرز المعوقات والحلول من وجهة نظر القطاع الخاص في اليمن , حيث طرح المشاركون في الاستبيان العديد من التحديات والتي يرون انها مثلت عائقا

لهم حالت اما دون استمرار نشاطهم التجاري وبالتالي توقف العمل بشكل نهائي او تسبب في تخفيض نسبة القدرة الكلية مقارنة بفترة ما قبل الحرب , كما قدم المشاركون مقترحات لحل وتجاوز تلك المشكلات , ونحن من خلال الاستبيان نلخص التحديات والفرص في المصفوفة التالية :-

فرص الحل

الايقاف الفوري للحرب، والانتقال الى مرحلة تفاوض تتيح بسط الدولة على جميع المناطق اليمنية
تحييد الاقتصاد بكل مكوناته وتوفير احتياجات السكان الأساسية

توفير الكهرباء والعمل على استتباب الامن عبر جهاز امني كفؤ

اعادة الثقة بالنظام المصرفي اليمني

تخفيض اجور النقل بالإضافة الى تامين ومنع أي جبايات خارج اطار القانون

إيقاف الحرب وإصلاح القضاء والأمن.
حل مشكله إيرادات الضريبة والجمركية وتوحيدها والتعامل مع القطاع الخاص بعيدا عن خيوط الازمه

اجراء مسح شامل لجميع منشآت القطاع الخاص والبدء العاجل بمرحلة التعويض .

ايجاد حلول عاجله مع الدول التي عقدت اجراءات دخول اليمنيين وفتح جميع المنافذ والمطارات

تفعيل دور البنك المركزي لتنظيم واداره العلاقات مع البنوك الأجنبية بالإضافة الى تحمل مسؤوليه نقل العملات وضمان استقرار العملة

التحدي / المشكلة

استمرار الحرب وغياب الاستقرار في مختلف المناطق اليمنية

غياب الخدمات العامة (الامن / الكهرباء الوقود

عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية والتضخم .
انعدام السيولة بالنقد الاجنبي

زياده اجور نقل البضائع من الموانئ الي مختلف المحافظات وانتشار نقاط الجبايات الغير قانونيه

انخفاض المبيعات وزيادة التكاليف والنفقات التشغيلية
وتضاعف الجبايات الجمركية والضريبة غير القانونية.

تعرض القطاع الخاص لأضرار كبيرة جعلت البعض منهم غير قادره على معاودة نشاطه الاستثماري

اغلاق المنافذ وتقييد تنقل رجال الاعمال

صعوبة نقل العملات النقدية للخارج بالإضافة الى قيود البنوك الخارجية في التعامل مع البنوك المحلية

القطاع الخاص : شريان حياه

القطاع الخاص عمل علي الاسهام في ايجاد الحلول والبدائل لتوفير السلع واستطاع ان يوصل السلع الي معظم القرى اليمانية حتي النائية. وعلي سبيل المثال عندما عجزت الحكومة بشكل كامل عن توفير الكهرباء للمواطنين قام القطاع الخاص بتوفير الطاقة الشمسية الي كافة الأسواق اليمانية ما جعل المدن الرئيسية تشهد حالة من الاكتفاء من الطاقة، وبفضل جهود القطاع الخاص اصبحت الطاقة الشمسية هي المصدر الاول للطاقة في العاصمة اليمانية صنعاء وعدد من المدن الرئيسية كتعز والحديدة واب.

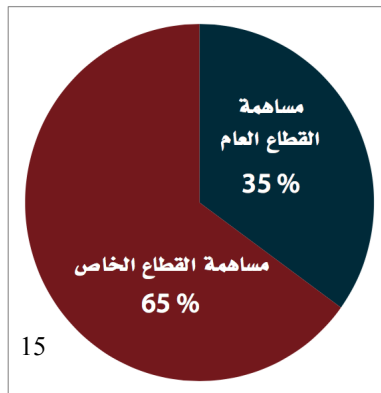
قام القطاع الخاص بجهود اغاثية وتنموية تمثلت بتقديم المساعدات من خلال توزيع الغذاء والدواء في مناطق متعددة في اليمن سواء بصورة مباشرة او عبر جمعيات ومؤسسات مجتمع مدني، كما ساهم في دعم مستشفيات الفسيل الكلوي ووحدات علاج السرطان وتوفير المشتقات النفطية لبعض المستشفيات ومؤسسة المياه وتقديم التمويل للعديد من الحملات المجتمعية كالنظافة ومواجهة الامراض القاتلة كالكوليرا وحمي الضنك.

يمثل القطاع الخاص أحد الركائز الأساسية للتنمية في اليمن، ورغم كثرة الصعوبات والتحديات التي كانت تعيق ادائه كالبيروقراطية الحكومية وتفشى الفساد في المؤسسات الحكومية وضعف الامن والخدمات الأساسية فإنه استطاع ان يستمر في الاسهام في التنمية في اليمن، سواء في القطاع الاستثماري او التجاري.

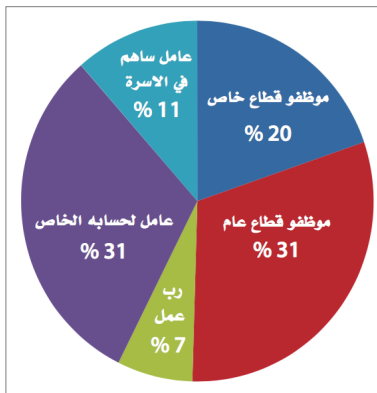
يشغل القطاع الخاص 69.4% من اجمالي السكان العاملين في اليمن، وفي مجال الاستثمار يساهم القطاع الخاص بحوالي 65% من الاستثمار الاجمالي عام 2013م وفي قطاعات كالرعاية الصحية يقدم القطاع الخاص أكثر من نصف الخدمات. (14)

لقد لعب القطاع الخاص دور اساسي ومهم في توفير السع الأساسية للمواطنين لاسيما بعد فرض الحصار البحري والجوي والبري من قبل قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية مع انطلاق عاصفة الحزم في ٢٦ مارس ٢٠١٦م ورغم تلك الظروف الا ان

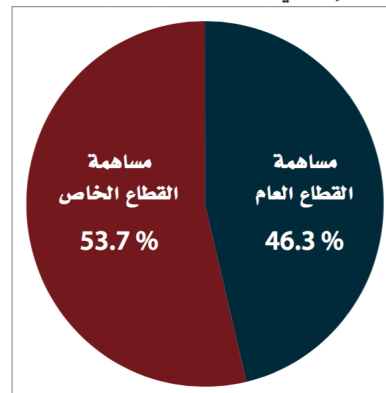
مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الاجمالي عام 2013



السكان العاملون حسب حالة العمل، مسح القوى العاملة 2013-2014



مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2014



الكريمي .. تواجد في قلب الخطر لخدمة المواطنين

تعد تجربة مصرف الكريمي للتمويل الأصغر إحدى التجارب العملية للدور المثمر الذي لعبه القطاع الخاص خلال الحرب في اليمن وبصورة محايدة. فعندما توقفت عملية صرف مرتبات موظفي الدولة لأشهر متتالية ابتداء من شهر سبتمبر ٢٠١٦م، ظلت الحكومة ترفض دفع مرتبات الموظفين للمؤسسات التي تسيطر عليها جماعة الحوثيين والرئيس السابق صالح بحجة الخوف من تسرب الاموال لصالح تمويل الحرب، لذا فقد تصدر مصرف الكريمي للتمويل الأصغر للمهمة وابرم اتفاقا مع الحكومة في يناير ٢٠١٦ يقضي بصرف مرتبات موظفي الدولة المدنيين في محافظات (صنعاء وعمران وصعدة وذمار والمحويت والحديدة والبيضاء وتعز وحجة وريمة) ، وذلك نظرا لما يتمتع به المصرف من حياديته ومهنيته بعيدا عن سيطرة جميع الاطراف المتصارعة بالإضافة الى توفر الامكانيات المتمثلة بانتشار فروعها في كل المناطق اليمينية، وكان قد قام بأدوار كبيرة في توفير السيولة للمواطنين اثناء الحرب عندما أغلقت جميع البنوك ومحلات الصرافة ابوبها في عدن وغيرها من مناطق النزاع.

قطاع خاص حزموت ومواجهة السرطان

تشكل مؤسسة لمكافحة السرطان في حزموت تجربة مميزة في المسؤولية الاجتماعية حيث يدعمها تجار حزموت لتشكيل نافذة امل للمئات من الاسر غير القادرة علي مواجهة مرض السرطان.

انفقت المؤسسة ٧٨٠ مليون ريال منذ ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥م معظمه لمرضي السرطان حسبما يؤكد المدير التنفيذي للمؤسسة وليد البطاطي، ويقول في العالم الحالي وصلتنا ٦٠ حالة ونتلقى الدعم من القطاع الخاص في مقدمتهم المهندس عبدالله احمد بقشان وعدد من كبار الاعمال مثل الشيخ عبدالله سالم بن محفوظ ، الشيخ عمر باكر ، الشيخ منيف النهدي ، الشيخ أبو بكر عقيل مسلم ، الشيخ عمر باجرش، السيد محسن المحضار ومجموعة اخرى من رجال الاعمال.

الحديدة حيث الجوع يفتك بالبشر

تواجه محافظة الحديدة غرب اليمن تحدي الجوع الذي يفتك بقراءها حيث تعد المحافظة الأعلى فقرا، وبات أكثر من 90 ألف طفل مهددون بسوء التغذية الحاد والوخيم وفقا لليونسيف، وعندما تراجع دور المؤسسات الرسمية الصحية والمؤسسات الأخرى عن تقديم الخدمات جراء الحرب حاول القطاع الخاص في الحديدة سد الفجوة في كثير من الجوانب. يقول مدير الغرفة التجارية الصناعية بالحديدة : جهود عديدة قام بها رجال الاعمال واستهدفت الشرائح الأشد فقرا في سهل تهامة الساحلي، لعل اشهرها دعم مستشفيات غسيل الكلي وتوزيع المواد الاغاثية للاسر المحتاجة وتوفير مصادر تمويل للدخل للأسر الأكثر احتياجا.

تعز المعاناة الأكثر في اليمن

بالمساهمة بتكاليف الادوية والعمليات الجراحية لعدد من المحتاجين تصل الى 80%.

خلف انهيار الاوضاع السياسية والأمنية في محافظة تعز التي تشهد صراعا مسلحا منذ عامين وضعاً مأساوياً علي كل الأصعدة، ورغم ان القطاع الخاص دفع ثمنا باهضا جراء ذلك الا انه ما يزال يقدم العون في جوانب مختلفة لعل ابرزها دعم قسم الكلي في مستشفى الثورة الرئيسي واطداد المستشفيات بالمياه ودعم النازحين في مناطق النزاع. ويقول أمين الحيدري الرئيس التنفيذي لائتلاف الإغاثة الإنسانية في تعز " القطاع الخاص لا يمكن اغفال دوره في الاعمال الإنسانية فهو يقدم 90% من المساعدات الإنسانية".

بازرعة .. جهود تعيد الامل

فرضت الاحداث التي تشهدها اليمن منذ اكثر من عامين واقعا مأساوياً علي الصعيد الإنساني، وخلقت احتياجات لا حصر لها؛ في الرعاية الاجتماعية والصحة وبناء القدرات والتنمية. ومثلت هذه التحديات الحافز لمؤسسة بازرعة التنموية الخيرية للقيام بالعديد من الادوار الانسانية كما يقول المدير التنفيذي للمؤسسة اكرم السقاف.

ورغم انها تعمل بصمت الا ان بصماتها واضحة في الوصول الي عشرات الالاف من الفقراء و المحتاجين ومرضى العيون والثلاسيميا والسرطان.

تقوم المؤسسة بتنفيذ عدة مشاريع متنوعة في المجال الصحي والاجتماعي التعليمي والتنموي وتقوم

منهجية الدراسة

اتبع فريق الباحثون في الدراسة على من منهجية تركز على جزئيين رئيسيين ، الاول البحث المكتبي والذي تضمن اجراء المقابلات بهدف الحصول على بيانات ، والجزء الثاني منهجية المسح باستخدامات الاستبيانات ، حيث عمل فريق الباحثين من خلال الجزء الثاني من المنهجية على استمارة تضمنت 15 سؤالاً تنوعت بين اسئلة مفتوحة (17) واسئلة مغلقة (18) معا .

نسرده بالتالي الاسئلة التي تضمنتها استمارة الاستبيان ، حيث تم الاجابة عنها من قبل 189 منشة خاصة توزعت على محافظات اربعة عشر محافظه وهي صنعاء وعدن وتعز ولحج والضالع و1مار وصعده وحجه والجوف والمهرة والحديدة والبيضاء .

1. هل تعرضت منشاتك للضرر خلال الحرب في اليمن ؟
2. ما نوع الضرر التي تعرضت لها منشاتك ؟
3. اذكر تفاصيل مختصرة عن الضرر ؟
4. كم اجمالي الخسائر المقدرة نتيجة للاضرار بالدولار الامريكى
5. اذكر النسبة التقديرية للخسائر نتيجة تعرض منشاتك للأضرار (النسبة الى اجمالي رأس المال)
6. هل اضطرتك الاحداث الى نقل نشاطك التجاري او جزء منه الى خارج البلد ؟
7. كم نسبة النشاط المنقول للخارج مقارنة بأجمالي النشاط التجاري الكلي التابع لك ؟
8. هل تفكر حالياً بنقل نشاطك التجاري او جزء منه الى خارج اليمن ؟
9. هل ما زالت منشأتك تعمل حالياً ؟
10. ما هي اسباب توقف منشأتك ؟
11. هل تفكر في استئناف نشاط منشاتك من جديد في الوقت الحالي ؟
12. في حال عدم نيتك استئناف نشاطك من جديد ؟ اذكر ابرز الاسباب ؟
13. حدد النسبة المقدرة التي لا تزال مؤسستك تعمل بها ؟
14. ما هي ابرز التحديات التي تواجهك كمستثمر في الوضع الحالي ؟
15. اذكر ابرز الحلول من وجهة نظرك ؟

اشارات مرجعية

- (1) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي العدد الثامن أكتوبر 2015م
- (2) موجز إعلامي مشترك حول الوضع في اليمن صادر عن المنظمات الداعمة للإغاثة في اليمن، ابريل، ٢٠١٧م).
- (3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربي (2009)
- (4) (- البنك الدولي، اليمن - الآفاق الاقتصادية - <http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/economic-outlook-fall-2016>)
- (5) (الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، 2013).
- (6) (أولويات التأهيل وإعادة الاعمار، الصادرة عن فريق الإصلاحات الاقتصادية، ٢٠١٧ م)
- (7) النشرة الإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار، ٢٠١٣).
- (8) (تقرير : مؤشرات الاقتصاد الصادر عن مركز الدراسات والاعلام الاقتصادية، ٢٠١٦ م)
- (9) (ورقة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، مارس ٢٠١٧ م)
- (10) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد الحادي عشر، فبراير 2016)
- (11) (أولويات التأهيل وإعادة الاعمار في اليمن، الصادر عن فريق الإصلاحات الاقتصادية، ٢٠١٧ م)
- (12) (مسح تأثير الأزمة اليمنية على القطاع الخاص الذي أعدته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة)
- (13) (نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، العدد الحادي عشر، فبراير 2016م)
- (14) (النشرة الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي رقم 11 ، فبراير 2016م)
- (15) (المصدر: النشرة الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي رقم 11 ، فبراير 2016م)
- (16) (تتضمن الدراسة قصص نجاح في هذا الجانب)
- (17) (الاسئلة المفتوحة هي عبارة عن أسئلة مقالية يجب عنها المستهدف بالكم والكيف الذي يريد
- (18) هي عبارة عن اسئلة يتطلب الاجابة عنها اختيارات محددة سلفا